بعد مناقشة اللجنة البرلمانية المختصة لما توصل إليه المكتب الفني لها بهذا الشأن

آلية جديدة لمناقشة الميزانيات والحسابات الختامية بما لا يخل بمبدأ المساءلة

■ عبدالصمد : وضعنا خطة لعقد 73 اجتماعاً أطاح بمعظمها فيروس كورونا المستجد

■ اللجنة ستقر الحساب الختامي لخمس جهات من أصل 15 جهة ذات ميزانية مستقلة

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ما توصل إليه المكتب الفني للجنة بشأن تقديرات ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2020/2021، وارتأت في الوضع الراهن إقرار الميزانيات وتأجيل النظر في إقرار بعض الحسابات الختامية.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة كانت قد وضعت في بداية دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر خطة لعقد اجتماعاتها والتي بدأت بتاريخ 17 نوفمبر 2019 على أن تنتهي في 30 يونيو 2020، بإجمالي 73 اجتماعًا، كما أنهت اللجنة مناقشة بعض الحسابات الختامية والميزانيات وملاحظات الجهات الرقابية عليها، حيث اجتمعت 38 اجتماعًا مكتمل النصاب.

وأوضح أن قرار مجلس الوزراء بتعطيل العمل احترازيًا بجميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة من 12 مارس وحتى 30 يونيو، نظرًا للظروف التي تمر بها البلاد بسبب فيروس كورونا، تعذر معه تطبيق خطة الاجتماعات الموضوعة من قبل اللجنة والتي تحتم حضور العديد من الجهات.

وبين أن اللجنة انتهجت آلية جديدة لمناقشة الميزانيات لتواكب الظرف الراهن، خاصة أن الوباء قد رتب على الميزانية التزامات لمواجهته بمبلغ 500 مليون دينار إضافة إلى مبلغ 240 مليون لتطبيق قرار مجلس الوزراء رقم 654 والذي يقضي بمضاعفة الدعم المقدم للعمالة الوطنية المسجلة على كل من الباب "الثالث – الخامس" لمدة 6 أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

وأشار إلى أن هذا التطور تطلب إعادة دراسة مشروع الميزانية للسنة المالية 2020/2021 للنظر في إمكانية تخفيض مشروع الميزانية من قبل وزارة المالية خاصة بعد صدور قرار لمجلس الوزراء في يونيو الماضي بالتخفيض بحد أدنى 20% عن تقديرات السنة المالية السابقة بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية.

وأفاد أنه قد تم التركيز على الاجتماعات الفنية، حيث قام المكتب الفني للجنة باستعراض نتائج ما قام به من عقده لعدة اجتماعات مع وزارة المالية والجهات الحكومية سواء عبر الاتصال المرئي أو اللقاءات المباشرة لمناقشة التعديلات المقترحة على ميزانيات الجهات الملحقة والمستقلة والوزارات والإدارات الحكومية.

ولفت إلى أن اللجنة ارتأت في الوضع الراهن إقرار الميزانيات وتأجيل النظر في إقرار الحسابات الختامية باستثناء الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية التي انتهت اللجنة من دراستها وبحثها في اجتماعات عديدة وستصدر تقاريرها بذلك.

كما ستقر اللجنة الحسابات الختامية لخمس جهات من أصل 15 جهة ذات ميزانية مستقلة، حيث ناقشت اللجنة إمكانية إقرار تلك الحسابات بهدف تحويل أرباحها المحتجزة وتعزيز الاحتياطي العام بما يقارب 1.443 مليار دينار في حال إقرار تلك الحسابات وذلك عن السنتين الماليتين 2018/2019 و2019/2020.

وأكد عبد الصمد أن ذلك الأمر لن يعفي من مساءلة ومناقشة تلك الجهات الخمس حيث ستتابع اللجنة تسوية الملاحظات المسجلة على الحسابات الختامية لتلك الجهات مع الجهات الرقابية ومناقشتها لاحقا.

كما تطرقت اللجنة إلى ما سيحققه إقرار مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء بتعديل المرسوم بالقانون رقم (106) لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة بإيقاف استقطاع 10 % من إجمالي الإيرادات الفعلية لاحتياطي الأجيال القادمة في حال وجود عجز في الميزانية، مما سيسهم في انخفاض العجز الفعلي في الميزانية.

الطبطبائي : تهدف إلى إزالة جميع التهم التي تؤدي إلى السجن ما عدا التعرض للذات الإلهية

«التعليمية» وافقت على تعديلات «المرئي والمسموع» و«المطبوعات والنشر» لمزيد من الحريات

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس اقتراحا بقانون بشأن تعزيز حرية التعبير من خلال تعديلات على قانوني المرئي والمسموع، والمطبوعات والنشر.

وأوضح عضو اللجنة عمر الطبطبائي في تصريح بمجلس الأمة عقب الاجتماع ، أن تلك التعديلات تهدف إلى إزالة جميع التهم التي تؤدي إلى السجن ما عدا التعرض للذات الإلهية، مثمنا اهتمام اللجنة التعليمية حتى الانتهاء منه اليوم.

وأشار إلى أن مناقشة التعديلات استغرقت وقتا طويلا بين شد وجذب ونقاشات طويلة مع الحكومة على بعض النقاط فيما يتعلق بإلغاء عقوبة الحبس في بعض الحالات، مضيفا أن أعضاء اللجنة أصروا على إلغاء عقوبة الحبس فيما دون المساس بالذات الإلهية.

وبين أن الاختلاف مع الحكومة شمل 6 مواد من التعديلات تتعلق بالأمور المطاطة مثل كلمة الآداب العامة التي لم يوضع لها تعريف معين يتم من خلاله توجيه التهم من عدمه وما يتعلق بالإضرار بالدول الصديقة مشيرا إلى أن اللجنة رفضت هذه التعديلات الحكومية وتمسكت بالتعديلات التي تم تقديمها.

واعتبر الطبطبائي أن هاتين المادتين هما "مربط الفرس" ومن خلالهما يتم وضع التهم بدعوى الإضرار بالعملة والاقتصاد، معربا عن اعتقاده بأن "الاقتصاد ليس هشا لهذه الدرجة حتى يتأثر بتغريدة".

وأضاف أن من بين التعديلات ما يتعلق بالمادة 7 من قانون المطبوعات والنشر حيث تم إلغاء الرقابة السابقة باعتبار أن القضاء هوالفيصل بدلا من مقص الرقيب، لافتا إلى أن القانون سيدرج على جدول الأعمال مطالبا الشعب بمراقبة التصويت عليه باعتباره يتعلق بقضية الحريات التي تهم جميع المواطنين.

عسكر لإنشاء هيئة عامة لتنمية وتطوير القطاع السياحي

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة لإنشاء هيئة عامة للسياحة تهدف إلى تنمية وتطوير القطاع السياحي ورسم السياسة العامة للسياحة في البلاد .

ونص الاقتراح على ما يلي:

بحسب المؤشرات التي أصدرتها المنظمة العالمية للسياحة بأن الكويت لديها من الممكنات السياحية من حيث الأدوات والبيئة البحرية والبرية وموانئ كبيرة وتاريخية وموقع جغرافي استراتيجي ، شبكة مواصلات وشبكة مواكبة رقمية متطورة تفوق الكثير من الدول، لدينا حضارة وتاريخ وثقافة ومراكز ثقافية قل وجودها منذ القدم ما يؤهلها لأن تتبوأ المقعد الأول على المستوى الإقليمي الخليجي نتيجة عدم الالتفات لهذه المورد المالي للسياحة جعلنا متأخرين والحل الوحيد والناجع تحويل قطاع السياحة في وزارة الإعلام الى هيئة عامة للسياحة أسوة بما هو معمول في كافة الدول العالمية والعربية وحتى الخليجية ولنأخذ من الدول غير النفطية نماذج واقعية في جعل السياحة المصدر الرئيس في الدخل والاقتصاد المحلي، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"إنشاء هيئة عامة للسياحة لتكون مظلة رسمية لقطاع الضيافة والخدمات المتصلة بها، بموازاة دورها في تنمية وتطوير القطاع السياحي، تماشيا مع ما هو معمول به في دول مجلس التعاون ومعظم دول العالم، ليكون مصدراً من مصادر الدخل الرئيس في البلاد" وتكون كالتالي:

1 – تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى الهيئة العامة للسياحة وتلحق بوزارة الإعلام ويكون مقرها محافظة العاصمة ويجوز لها ان تنشئ فروعاً في باقي المحافظات وكذلك مكاتب خارج الكويت.

2 – تهدف الهيئة الى رعاية الشؤون السياحية والصناعة السياحية ورسم السياسة العامة للسياحة في البلاد وتنظيمها وتنميتها وترويجها داخليا وخارجياً.

3 – تختص الهيئة بالإشراف والرقابة على كافة أوجه الأنشطة السياحية وتنوعها وتنشيط السياحة وتطويرها في الدولة ولها في سبيل ذلك القيام بدراسات مسحية لمستقبل السياحة في الكويت وإعداد سياسات وخطط وبرامج للتنمية السياحية من اجل تحسين معايير وأداء المرافق السياحية،ووضع المواصفات والمعايير والشروط ونظام معلومات للمواقع والخدمات السياحية، والعمل على التنسيق وتمثيل الكويت لدى الجهات الدولية المختصة ما يساعد الكويت على العمل وتنشيط الصناعة الفندقية بالكويت والسياحة بشكل عام.

كما تختص بتشجيع وتدريب وتوظيف العمالة الوطنية في القطاع السياحي بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والخاصة المعنية بإقامة المشروعات السياحية التي تستهدفها الدولة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الكويت والدول الأخرى بما يحقق أهداف القطاع السياحي في الدولة، والعمل على تقديم الحوافز والدعم والإعفاءات للمشروعات والمؤسسات السياحية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ويجوز للهيئة المشاركة مع الهيئات والجهات الخاصة والعامة في إنشاء المشاريع السياحية وإدارتها والإشراف عليها، وإصدار تراخيص النشاط السياحي وفقا للقوانين المعمول بها بهذا الصدد، ونشر المعلومات الإحصائية ذات الصلة بالقطاع السياحي بالتعاون مع الجهات المعنية، وإقامة وتنظيم الاحتفالات والمهرجانات والمؤتمرات والمنتديات والاجتماعات المتعلقة بالشؤون السياحية أو المشاركة فيها.

«الموارد البشرية»: إصرار نيابي على اعتماد الوزن النسبي لكل جالية

■ الشاهين : خاطبنا الجهات الحكومية لمعرفة القواعد المنظمة لتنظيم الوظائف القيادية

جانب من اجتماع لجنة تنمية الموارد البشرية

اتفقت لجنة تنمية الموارد البشرية في اجتماعها أمس على مجموعة من المبادئ المهمة بشأن إصلاح اختلال التركيبة السكانية والتي اتفق عليها بالإجماع أعضاء اللجنة وسيتم مناقشة الحكومة فيها الأسبوع المقبل قبل التصويت على مواد القانون.

وقال مقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين إن اللجنة ناقشت تكليف مجلس الأمة لها بشأن موضوع الوظائف القيادية والإشرافية وتمثيل الوزارات والهيئات المختلفة في مجالس الإدارات المختلفة، بالإضافة إلى الاقتراحات بقوانين المقدمة بشأن إصلاح التركيبة السكانية.

وأضاف أن اللجنة بدأت بمتابعة التكليف الأول ومخاطبة الجهات الحكومية لمعرفة القواعد المنظمة لتنظيم الوظائف القيادية أو التمثيل في مجالس الإدارات المختلفة وما يتعلق بالحوكمة والنزاهة ومكافآت التمثيل في هذه الجهات.

وأشار إلى أن اللجنة واصلت متابعتها للاقتراحات بقوانين من قبل عدد من النواب بشأن إصلاح التركيبة السكانية، مشيرًا إلى أن اللجنة لديها 7 اقتراحات بقوانين تتعلق باختلالات إصلاح التركيبة السكانية دون وصول أي مشروع قانون من الحكومة بهذا الشأن.

وأوضح الشاهين أن أعضاء اللجنة اتفقوا على مجموعة من المبادئ سوف يتم مناقشة الحكومة فيها الأسبوع المقبل قبل التصويت على مواد القانون.

وبين أن أهم هذه المبادئ هو عدم استحداث جهاز إداري بيروقراطي جديد حيث يوجد عدد كبير من الأجهزة الحكومية المتعلقة بالتركيبة السكانية يجب إلزامها والتزامها بالعمل وليس استحداث أجهزة وكوادر ومناصب وتقسيمات جديدة.

وأكد ضرورة إلزام الحكومة باعتماد وزن نسبي لكل جالية مقارنة بعدد الكويتيين، وعدم ترك الأمر للسلطة التنفيذية المطلقة إنما إلزامها بهذه النسب لا سيما أن الحكومة تركت الأمر لسنوات طويلة والنتيجة هي اختلالات بالتركيبة السكانية.

وأضاف الشاهين أن من بين تلك المبادئ استثناء العمالة المنزلية حتى لا نسبب زيادة مصطنعة أخرى بتكاليف استقدام العمالة المنزلية كما هو حاصل الآن، مؤكدًا أن ما ستطلبه الحكومة من استثناء العقود الحكومية مرفوض، إلا أن يكون الاستقدام مرهونًا ومقرونا بمدة العقد وعدم تحويل مادة إقامة العقد الحكومي إلى أي من مواد الإقامة الأخرى.

وقال الشاهين إن من المبادئ المهمة والتي اتفق عليها أعضاء اللجنة بالإجماع هو وضع «بلوك» أو وقف معاملات الاستقدام أو التحويل لأي عمالة تتجاوز النسبة المحددة من أي جنسية، حتى تتحقق النسبة ومن ثم تعود الحركة الطبيعية بما لا يجاوز هذه النسبة.

وأضاف الشاهين أن اللجنة اتفقت أيضًا على أن يكون هناك تجريم جنائي مشدد ومغلظ على كل مسؤول يخالف هذه النسب والأوزان وعلى كل من يغري المسؤولين ترهيبًا أو ترغيبًا بهذه التجاوزات .

وأوضح الشاهين أن اللجنة أرسلت كتبًا لوزارة العدل لمعرفة اتساق هذه العقوبات مع النظام الجزائي والجنائي بشكل عام، على أن يكون لهيئة القوى العاملة الضبطية القضائية لمتابعة هذه الأمور.

وأضاف الشاهين أنه نظرًا لأهمية هذه الملفات سيكون للنيابة العامة الاختصاص والتدقيق والمتابعة في هذه القضايا نظرًا لأهمية ملفات التركيبة السكانية.

■ استثناء العمالة المنزلية حتى لا نسبب زيادة مصطنعة أخرى بتكاليف استقدامها

■ وضع «بلوك» أو وقف معاملات الاستقدام أو التحويل لأي عمالة تتجاوز النسبة المحددة

■ تجريم جنائي مشدد ومغلظ على كل مسؤول يخالف هذه النسب والأوزان